

جامعة محمد بن احمد - وهران 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم
العلوم السياسية

مقياس: الاقتصاد السياسي
السداسي الثاني: العلوم السياسية
الجدع المشترك
ا. بن هدي محمد

الادخار والاستثمار

أولاً-مدخل مفاهيمي حول الادخار.

1- مفهوم الادخار:

عندما يقوم الفرد او الاسر بقرار استهلاك جزء من دخلها ويقررون بالاحتفاظ بالجزء الاخر، فان ذلك يعتبر تصرفا اقتصاديا يعرف بالادخار. ان الادخار في أي مجتمع تنتشعب مصادره، والتي يمكن حصرها في خمسة مصادر وهي: القطاع الزراعي والذي يتمثل في المزارعون وملاك الأراضي التجاري والمستهلكون، التمويل الذاتي للمستثمرين بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية، وتمويل الدولة بالنسبة للمجتمعات ذات الاقتصاد الاشتراكي، وأخيرا الادخارات التي مصادرها من الصادرات الدول الغنية بالموارد الأولية (البتروول، وغيرها من الموارد الأولية).

2-انواع الادخار.

يمكن تحديد مختلف أنواع الادخار وفق الاتي:

ا- ادخار القطاع العائلي:

ان حصيلة مدخرات القطاع العائلي، ما هو الا عبارة عن الفرق بين الدخل التصرفي او المتاح (أي الدخل الشخصي مطروحا منه الضرائب) والنفقات الاستهلاكية.

ان مدخرات القطاع العائلي هي بدورها متعددة فنجد منها (عجمية، 2000 ص

ص، 154-155):

1-1-الادخارات التعاقدية: والتي تكون نتيجة لإبرام عقود بين الافراد وصناديق التأمين على الامراض، المعاشات والحوادث المهنية... الخ.

1-2-ودائع الأشخاص في البنوك او صناديق التوفير والاحتياط: في شكل ودائع نقدية او في شراء سندات حكومية او خاصة.

ب- ادخار قطاع الاعمال الخاص:

يشمل هذا القطاع المقاولين، ملاك المنشآت في جميع المجالات الأنشطة الاقتصادية سواء الإنتاجية، او الخدماتية فادخارهم هو نتيجة لتخصيص جزء من الأرباح المخصصة في هذا القطاع من اجل التمويل الذاتي للمؤسسات وإقامة مشاريع استثمارية جديدة، وبذلك فأن حجم مدخراته سوف يتوقف على مدى نسبة الدخل التصرفي لقطاع الاعمال الخاص، أي ذلك الفارق بين الحجم الإجمالي للمبيعات (رقم الاعمال) والنفقات او المصاريف الإنتاجية.

ج- ادخار قطاع الاعمال العام:

يشمل هذا القطاع جميع المنشآت سواء في المجال الزراعي، الصناعي، التجاري، او الخدمات التي تعود ملكيتها القانونية للدولة، نجد هذا القطاع واسع الانتشار في الدول ذات الاقتصاد الموجه، ولكنه يوجد أيضا حتى في الدول الرأسمالية، وخصوصا في مجال المنشآت ذات البعد الاستراتيجي والتي يعجز الافراد في انشائها مثل وسائل النقل البحري، الجوي او البري، المنشآت الكهربائية، توزيع المياه... الخ.

ذ- الادخار الحكومي:

ان مصدر هذا النوع من الادخار يتمثل في الفائض بين مجموع حصيلة الضرائب بنوعها المباشرة والغير مباشرة، وتلك النفقات المتعلقة بالاستهلاك العمومي (Malcon, p.393, 1988). ان مجموع حصيلة الضرائب هذه ما هو الا مجموع

الإيرادات العامة التي تغذي الميزانية العمومية للدولة، ام الاستهلاك العمومي ما هو أيضا الا مجموع النفقات التي تقوم بها الدولة كدفع المرتبات والأجور لموظفيها، وأيضا الإعلانات والتحويلات الحكومية للأفراد وخدمات تسديد الديون الخارجية...الخ.

ه- تكوين الادخار بواسطة التضخم:

يتكون الادخار حسب هذه الحالة عن طريق الاصدارات النقدية الجديدة، او ما يعرف "بالتتمويل عن طريق عجز الميزانية". ان اللجوء الى هذا النوع من الادخار لغرض التمويل الانفاق العام للدولة، وبالتالي مواجهة المتطلبات التمويلية للتنمية، يكون من اثاره احداث التضخم النقدي، مما ينعكس مباشرة في ارتفاع مستوى الأسعار.

3-العوامل المحددة للادخار:

حجم الادخار الكلي يتوقف على مدى تنوع هذه المصادر والعوامل التي تتحكم فيها ويمكن تمييز منها عاملين أساسيين وهما:

أ-العوامل المحددة للقدرة على الادخار:

يعتبر الدخل التصرفي (الدخل الشخصي بعد طرح منه الضريبة على الدخل) ، بانه العامل الأساسي الذي يحدد مدى قدرة الافراد على الادخار، و بالتالي فان معدل الادخار يكون مهما في مجتمع ما، عندما تكون الدخول فيه مرتفعة، ولهذا فالإشكالات التي تطرح في الدول النامية، بسبب عدم وجود استقرار في المداخيل، نظرا للتقلبات الاقتصادية السياسية و الاجتماعية التي تعاني منها هذه الدول، فقد تكون التقلبات إيجابية نتيجة لعوامل ظرفية، كارتفاع اسعار صادراتها من الموارد الأولية، وسلبية وهو ما يلاحظ في اعظم الأوقات نتيجة للانخفاضات أسعار الموارد الأولية في الأسواق العالمية. ان ما ينطبق على دخل الافراد والاسر ينطبق على

دخل الدول أيضا، بحيث إذا زاد الدخل الوطني الإجمالي (PNB) زاد حجم المدخرات، وهذا ما يمكن ملاحظته في ارتفاع نسب الادخار والاستثمار في الدول الصناعية المتقدمة، والذي يتراوح ما بين 25% و35% من دخولها الوطنية في حين نجده يتراوح ما بين 2% و5% في الدول النامية.

ب-العوامل المحددة للرغبة في الادخار:

ان الفرد تدفعه عدة ظروف من اجل اقتطاع جزء من دخله التصرفي، وذلك لأغراض عديدة ومختلفة، فادخاره قد يكون لمواجهة صعوبات مستقبلية طارئة (العلاج مثلا) ، او تلبية أغراض تدخل في معتقداته الدينية (الحج والعمرة مثلا) ، او شراء المستلزمات المنزلية (الأجهزة الكهرو منزلية او الأثاث مثلا) ، او شراء منزل او سيارة... الخ ،ومن هنا فهذه المتطلبات عديدة ومتشعبة تختلف من مجتمع لآخر.

اذ ما ينطبق على الافراد والاسر، يمكن أيضا ان ينطبق على الشركات باختلاف أنواعها فردية او جماعية خاصة او عامة، فعندما ترغب هذه الأخيرة في توسيع استثماراتها، فان ذلك يدفعها في التفكير باقتطاع جزء من ارباحها لأجل ذلك الغرض، وبالتالي فان هذا الانخار يتوقف على المدى الفرص المتاحة من الاستثمارات.

كخلاصة لكل ذلك فان الافراد والاسر تدخر لأجل أغراض مختلفة، وهي بذلك تخضع لدوافع وعوامل ذاتية، اما الشركات تدخر من اجل التمويل الذاتي لاستثماراتها من خلال اقتطاع جزء من أرباحها، ومن هنا تظهر العلاقة الوثيقة بين الادخار والاستثمار.

ثانيا-مدخل مفاهيمي للاستثمار.

1-مفهوم الاستثمار:

ان الاستثمار يرتبط بشكل وثيق بالادخار كما أشرنا اليه من قبل، وهما بذلك يشكلان جوهر تكوين راس المال، بحيث كلاهما يكمل بعضهما البعض، فالمدخرات هي بمثابة راس المال النقدي الذي يتحول فيما بعد، عن طريق عمليات الاستثمار الى اصول في شكل معدات وآلات وغيرها.

ومن هنا تجدر الاشارة الى ضرورة التفريق بين الاستثمار من وجهة نظر الفرد، وبين مفهومه من وجهة نظر الجماعة، ان الفئة الأولى عندما تقوم بشراء مستلزماتها كالمنازل السيارات وغيرها وحتى في شراء المصانع او امتلاك اسهم وسندات في شركة ما، فان ذلك لا يمكن اعتباره الا بمجرد تحويل في الملكية عن طريق عمليات البيع والشراء، ولا يؤدي الى الزيادة في الأصول الرأسمالية للمجتمع، وعلى عكس من ذلك فان الافراد الذين يبنون منازلهم او مصانع جديدة او اختراعات جديدة تساعد في عمليات الإنتاج، فان ذلك يعتبر استثمارا حقيقيا لكونه سوف يضاعف من الطاقات الإنتاجية للمجتمع، وبالتالي الزيادة من دخله الإجمالي.

2-أنواع الاستثمار:

يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من الاستثمارات (السيد، 1998، ص 225):
أ-الاستثمارات التي تهدف الى تكوين رؤوس أموال الجديدة: وهي بالتالي تسمح بالزيادة في رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية، وبالخصوص فيما يتعلق برؤوس الأموال الثابتة (الآلات والمعدات...الخ)، والتي من شأنها ان تؤدي الى الزيادة في الطاقة الإنتاجية للدول، وهذا ما ينعكس إيجابا على دخولها الوطنية الاجمالية (PNB).

ب-الاستثمارات التي تهدف الى المحافظة على تجديد رؤوس الأموال الثابتة: والتي يمتلكها المجتمع ان هذ النوع من الاستثمارات، ترتفع نسبته في البلدان

الصناعية المتقدمة، مما يستلزم المحافظة عليها من خلال عمليات الصيانة مما يتطلب جهودا مالية معتبرة لتحقيق الغرض.

كخلاصة لكل ذلك فان مفهوم الاستثمارات، يؤدي الى التفكير مباشرة في تكوين رأس المال، والذي يمكن فصله بدوره عن الادخار وكلاهما يشكلان اهم السباب التي تؤدي الى زيادة الطاقات الإنتاجية لأي مجتمع، وبالتالي الزيادة في دخله الوطني الإجمالي.

ثالثا- علاقة الادخار بالاستثمار:

ان علاقة الادخار بالاستثمار كانت محل دراسة من طرف العديدين من المفكرين الاقتصاديين، وهذا لفترات طويلة من الزمن، ولأجل ابراز هذه الدراسات والتحليل التي تخلص أيها هؤلاء المفكرين، فمن الطبيعي ان يكون تتبع ذلك من الناحية الزمنية، وهذا من خلال العرض في البداية أفكار المدرسة الكلاسيكية التي انطلقت من فكرة اساسية مفادها طلب الكلي يساوي العرض الكلي، تم بعدها انتقادات "كينز" لهذه المدرسة الذي ركز على فكرة لتعادل بين الادخار والاستثمار كمحدد لمستوى الدخل، ولكن حتى "كينز" لم يسلم من الانتقادات الاقتصاديين مثل "او هليين هونري وروبنسون).

ولأجل إعطاء صورة مبسطة لأفكار كل هؤلاء حول علاقة لادخار بالاستثمار، سوف تبرز اهم أفكارهم بالشكل الذي يلي:

أ-الفكر الكلاسيكي حول عدم تعادل الادخار والاستثمار:

ان المدرسة الكلاسيكية لم تكن ترى ان هناك إمكانية لوجود فائض انتاجي او نقص في الطلب الفعال في السوق، هذه القاعدة بنيت عن فكرة المعروفة "بقانون ساي" والتي مفادها ان العرض يخلق الطلب عليه (الموسوي، 1994، ص ص99-100) ومن هنا فاهم الأفكار الأساسية لهذه المدرسة، والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

- ان العرض يخلق الطلب عليه، ومفاد ذلك ان الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار يقابله عرض كل للسلع الاستهلاكية والاستثمارية.

-الادخار يقود تلقائيا الى الاستثمار مقابل ومعادل له.

-اعتبار كل الأسعار الأجور والتكاليف لها درجة من المرونة، تسمح بالتأقلم مع أي تغيير سواء في القدرة الشرائية، وانخفاض في المستوى العام للأسعار.

-ان وجود أي اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي عند المستوى من التوظيف الكلي، لا يمكن ارجاعه الا لعوامل نقدية مثل تقلبات الأسعار والعوامل النفسية للمنظمين (حالات تشاؤم والتفاؤل) ولكنها سرعان ما تزول.

ب-الفكر الكينزي حول تعادل الادخار والاستثمار:

ان ازمة الاقتصادية لسنة 1929 (المعروفة بأزمة الكساد العالمي) والفترة التي تليتها، اثبتت عدم صحة أفكار المدرسة الكلاسيكية، فلقد عمت البطالة جميع الدول الصناعية آنذاك، مثل دول أوروبا الغربية الولايات المتحدة الأمريكية كندا وبعض لدول الأخرى، وان التوازن العام الثابت الذي تحدثت عنه هذه المدرسة ما هو الإحالة من الحالات التوازن المتعددة، وكنتيجة فشل الاقتصاد الكلاسيكي في تفسير الحياة الاقتصادية ظهرت (النظرية العامة لاستخدام والفائدة والنقود) لصاحبها (كينز) في سنة 1936، التي أدت الى الاهتمام بقضايا الاقتصاد الكلي و ايجاد السياسات الاقتصادية المناسبة، لتحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي تفادي الازمات الاقتصادية (صخري، 1994،)

ان الأفكار التي طرحها "كين" يمكن تلخيصها في النقاط الأساسية التالية:

-ان الادخار يتعادل مع الفارق بين الدخل والانفاق على الاستهلاك ...

-ان الاستثمار يتعادل مع الفارق بين الناتج الكلي والناتج من السلع الاستهلاكية ...

-ان الدخل يتعادل مع الناتج الكلي وان الاستهلاك يتعادل مع قيمة الناتج وان الاستهلاك يتعادل مع قيمة الناتج من السلع الاستهلاكية، ومن ثم استنتج "كينز" من المعادلتين ان الادخار = الاستثمار.

ومن هنا يبين "كينز" فشل الاقتصاديون الكلاسيك، الذين افترضوا ثبات الدخل في المدى القصير، وان التغييرات التي تحدث على الدخل نتيجة لعدم التعادل بين الادخار والاستثمار.

الا ان فكرة "كينز" هذه تعرضت لبعض لانتقادات من طرف الاقتصاديين المعاصرين لزمانه، من خلال اكتشاف تناقض في احدى معادلتى الادخار والاستثمار، فالتناقض يكمن في ان التعادل ما بين ما ينفق على الاستهلاك الناتج من السلع الاستهلاكية، امر لا يمكنه ان يتحقق دائما، وذلك لسبب بسيط وهو الانفاق على الاستهلاك، يتوقف على مدى رغبات المستهلكين وميولاتهم للاستهلاك، ومن هنا تم تطوير فكرة "كينز" حول تعادل الادخار والاستثمار من خلال أفكار المدرستين الاقتصاديتين، وهما المدرسة السويدية والتي يتزعمها (اهلين) والمدرسة الإنجليزية والتي يتراسها "هونري".

ج-فكر المدرسة السويدية حول التعادل الادخار والاستثمار (حسين، 1991، ص 738):

عندما طرح "كينز" فكرته حول تعادل الادخار مع الاستثمار ($S=I$)، فانه استبعد فكرة عنصر الزمن، أي كان تحليله يقوم على أساس معطيات سكونية، ومن ثم فان هذه المدرسة حاولت التوفيق بين رأي "كينز" ورأي الاقتصادي المدرسة الكلاسيكية من خلال التمييز ما بين الكميات الاقتصادية المحققة، أي نتاج القرارات الماضية للجماعة فيما يتعلق بكل من الدخل والاستهلاك، والادخار والاستثمار والكميات الاقتصادية المتوقعة وهنا يدخل عنصر الزمن.

ومن هنا كان استنتاج رواد هذه المدرسة حول تعادل الادخار والاستثمار، بحيث التعادل إذا كانا محققين في فترة منية معلومة، وغير متعادلين إذا كان متوقعين لفترة زمنية معينة أخرى، والسبب لذلك يرجع لوجود تقلبات في الودائع البنكية ووجود ارصدة نقدية عاطلة.

وبالتالي فان المدرسة السويدية حاولت تطوير فكرة "كينز" من جهة، والتقليل من أوجه الاختلاف بينه وبين اقتصادي المدرسة الكلاسيكية من الجانب الآخر.
د-فكرة المدرس الإنجليزية حول تعادل الادخار والاستثمار (حسين، 1991، ص 740-743):

ان هذه المدرسة أدخلت مفاهيم جديدة على الاستثمار اثناء دراسة العلاقة بينه وبين الادخار، حسب هذه المدرسة يجب التفريق بين نوعين من الاستثمار وذلك حسب حالتين:

ا-الاستثمار المقصود: والذي يشمل جميع السلع الاستهلاكية غير المباعة او المخزون، وهو الذي يتحكم فيه رجال الاعمال.

ب-الاستثمار الغير المقصود: والذي يتمثل في نفاذ المخزون من السلع الاستهلاكية والذي يتحكم السوق فيها، والجمع بين هذين النوعين نحصل على الاستثمار الفعلي. ان ذلك يؤدي الى ظهور نوعين من التعادل الادخار الفعلي مع الاستثمار المقصود، والذي يتناسب مع التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، والتعادل بلا توازن أي الادخار الفعلي أكبر او اقل من الاستثمار المقصود، والذي يتناسب مع وجود اختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

من هنا تظهر أوجه الاختلاف بين هذه المدرسة و"كينز" فالأول تركز على ان التغيرات التي تحدث في الاستثمار المقصود وغير مقصود، هو السبب المنشئ في الزيادة او النقصان في الاستثمار الفعلي، لكون ان المنظمين هم الذين يقررون

التقليل من الإنتاج في حالة التراكم المخزون السلعي او الى التوسع، وبالتالي اعطاء صفة الدوام لتعادل الادخار والاستثمار، اما "كينز" فتحليله يركز على التغييرات في الدخل، وانه السبب المنشئ لإعادة التعادل بين الادخار والاستثمار.

المراجع.

- حسين، عمر(1991)، مبادئ علم الاقتصاد -تحليل الجزئي وكلي معجم اقتصادي القاهرة، دار الفكر العربي.
- صخري عمر(1994). التحليل الاقتصادي: الاقتصاد الكلي. الجزائر: ديون المطبوعات الجامعية.
- الموسوي ضياء مجيد(1994)، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- السيد، عبد المولى (1998)، أصول الاقتصاد القاهر، دار النهضة العربية.
- عجمية، محمد عبد العزيز(2000)، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية الإسكندرية.
- Malcon, Gilleset et autres (traduction Bruno,Barn-Renault)(1998), Economie du développement ,Bruxelles : Beboek,.p.393